

المجلة الأردنية في

# اللغة العربية وآدابها

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد (٣) العدد (١) ذو الحجة ١٤٢٧هـ / كانون الثاني ٢٠٠٧م

رئيس التحرير  
أ.د. سمير الدروبي

سكرتير التحرير  
سالم سليمان الجعافرة

هيئة التحرير

أ.د. حسين عطوان	أ.د. نهاد الموسى
أ.د. يوسف بكار	أ.د. محمود مغالسة
أ.د. عبدالفتاح الحموز	أ.د. خالد الكركي

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. عبدالكريم خليفة	أ.د. ناصر الدين الأسد
أ.د. محمود السمرة	أ.د. شاكر الفحام
أ.د. أحمد الضبيب	أ.د. عبدالملك مرتاض
أ.د. أحمد مطاوع	أ.د. عبدالسلام المسدي
أ.د. محمد بن شريفه	أ.د. عبدالعزيز المقالح
أ.د. عبدالعزیز المانع	أ.د. عبدالقادر الرباعي
أ.د. عبدالجليل عبدالمهدي	أ.د. صلاح فضل

التدقيق اللغوي

د. جزاء مصاروة (العربي)

د. خالد شقير (الإنجليزي)

التنضيد والايخراج الضوئي

نهلة عبدالكريم يونس

التدقيق الفني

نايف النوايسة

## محتويات العدد

المجلد (٣) العدد (١) ذو الحجة ١٤٢٧هـ / كانون الثاني ٢٠٠٧م

البحوث باللغة العربية

الصفحات	اسم الباحث	اسم البحث
٥٤-١١	د. ياسين محمد أبو الهيجاء	● منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في كتابة "معاني القرآن" من خلال طائفة من المصطلحات النحوية
٧١-٥٥	د. سعيد جبر أبو خضر	● في اشكاليات تعريف مصطلح المعجميات
٩٣-٧٣	د. لطيفة إبراهيم النجار	● مفهوم الإحالة عند سيبويه: أبعاده وضوابطه
١١٤-٩٥	د. حسين عباس الرفايعه	● ظاهرة التوطئة في النحو العربي
١٣٥-١١٥	د. عدنان محمود عبيدات	● أصداء الزمن في قصيدة (صرمت زنيبة جبل من لا يصرم) لمتمم بن نويره، جدلية الأنا والآخر
١٥٧-١٣٧	د. حسن محمد الربابعة	● التجربة عند الجاحظ في كتابة الحيوان
١٧٨-١٥٩	د. الحافظ عبد الرحيم الشيخ	● الشكل والمضمون معياراً نقدياً في الشعر العربي في شبه القارة الهندية الباكستانية
١٩٩-١٧٩	د. خلف خازر الخريشة	● التوازي العروضي "مراثي الخنساء أنموذجاً"
٢٢٢-٢٠١	د. ماهر المبيضين	● الصورة ومظاهر الحياة الجاهلية في شعر بشر بن أبي خازم الأسدي

## ظاهرة التوطئة في النحو العربي

د. حسين عباس الرفايعة \*

تاريخ القبول: ٢٠٠٦/٩/١٨

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٦/٣/١٥

### ملخص

يكشف هذا البحث عن لوازم التوطئة في النحو العربي، إذ جاءت غفلاً في الدراسات اللغوية قديمها، وحديثها وذلك أمرٌ دفع رغبة الباحث دافعاً إلى الكشف عن كنه هذه المسألة من حيث: مصطلحها، وشرطها، ودواعي المصير إليها، وأنظار النحويين فيها من قدامى ومحدثين، والمسائل النحوية التي تندرج تحتها، إذ تبدو هذه المسائل واضحة في باب وتختفي نهائياً في باب آخر.

### Abstract

#### Prelusion in Arabic Syntax

Dr. Hussein A. al-Rafay's

This study aims at investigating the Prelusion requirements in Arabic Syntax. A careful investigation of the previous literature shows that these requirements have received little attention by scholars and, thus, they have remained unaccounted for in almost all subfields of Arabic syntax. As such, this study aims to fill in the gap by delineating all aspects of the Prelusion requirements : its concept, its conditions, its advantages, its necessity, its ability to account for syntactic problems and the scholars' views of these requirements.

\* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحسين بن طلال.  
حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

## لوازم التوطئة في النحو العربي

الحمدُ لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومنّ ولاةً أما بعد :  
فمما لفت انتباه الباحث في أثناء الدرس النحوي أنّ ثمة مسائلَ في العربيّة، تتوفر عليها لوازم التوطئة،  
إذ تظهر في باب نحويّ، وتختفي في باب آخر، ولما كانت هذه المسألة غُفلاً، إذ لم تحظ باهتمام النحويين،  
دفعت الرغبة الصادقة الباحث دُفعاً؛ لتتبع مسائلها في المظانّ النحويّة، والوقوف على سيرورتها في اللسان  
العربيّ، ودواعي المصير إليها، وجمع أشتاتها.

## التوطئة لغة واصطلاحاً :

تذهب المعجمات اللغويّة إلى أنّ التوطئة مصدرٌ قياسيٌّ للفعل (وَطَأَ). بمعنى هيأ<sup>(١)</sup>، فالتوطئة والتهيئة  
بمعنى واحد، قال تعالى: ﴿ فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّءْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا ﴾<sup>(٢)</sup>،  
وتأتي التوطئة بمعنى<sup>(٣)</sup> (سهّل، وبسط، ومهّد) وعلى اللفظ الأخير جاء قوله تعالى: ﴿ وَمَهَّدتْ لَهُ تَمْهيدًا ﴾<sup>(٤)</sup>،  
أي بسطت له الجاه العريض، والرئاسة في قوم، وتوفّر على هذا المعنى قول الناس: " أدام الله تأييدك  
وتمهيدك، أي بسط الله لك الجاه والحشمة"<sup>(٥)</sup>.

والفعل (وَطَأَ) و (وَطَأَ) على الوزنين (فَعَلَ)، و (فَعَّلَ) لا يفيد مشاركةً إلاّ أنّ الباحث يلحظ في  
مصدر الفعل (وَطَأَ) اجتناباً لمعنى المشاركة، إذ لا يُتصوّر وقوع التوطئة، وتحقق شرطها إلاّ باقتران شيئين :  
أحدهما يهيء لوقوع الآخر وفي ضوء هذا التصور يمكن القول إنّ التوطئة النحويّة : لطيفة أسلوبيّة من  
أساليب العرب في كلامها، تقع في التركيب بين شيئين أحدهما يهيء لوقوع الآخر.  
وتبدو فائدة التوطئة جليّة من حيث كونها إعلماً لأمرٍ خفيّ؛ يدور في خلد المتكلم الذي يراعي  
فيها حال المتلقي، ففيها من التلطف بنفسية المتلقي ما لا يخفى على ذي علم؛ لأنّ النفس لا تقبل وقوع  
الأمر دفعة واحدة؛ لذا مهّدت العرب في لسانها، ووطأت لمثل هذه الاعتبارات الأسلوبيّة.

## التحويون والتوطئة :

لم يجد الباحث - في حدود ما يعلم - حدّاً اصطلاحياً للتوطئة النحويّة، إذا ما استثنينا شذرات  
مُنتثرة في مصنفاتهم النحويّة، لا ينتظمها عقْد، إذ أحوأ إليها بألفاظ دالّة عليها دون النصّ الصريح على

(١) الزبيديّ، محمد مرتضى، (١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م) تاج العروس، مكتبة دار الحياة، بيروت، لبنان، د.ت، مادة (وطأ).

(٢) الكهف : (١٦).

(٣) الزبيدي، تاج العروس، مادة (وطأ).

(٤) المدثر : (١٤).

(٥) الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر (٥٣٨هـ / ١١٤٣م)، الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث  
العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠١، ج٤، ص ٦٥٠.

حدّها، ولعلّ أوّل نصّ يطالعنا في هذا المدار ما توفّر عليه قول سيوييه، إذ عبّر عنها بلفظ (هيّا، وصيرّ، وأخلص)، وهذا يبيّن في كلامه على باب الحروف التي لا يليها إلاّ الفعل قال سيوييه: "ومن تلك الحروف: رُبّما، وقَلّما، وأشباههما، جعلوا رُبّ مع (ما) بمترلة كلمة واحدة، وهيّوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبّ يقول) ولا إلى (قلّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوها للفعل"<sup>(١)</sup>.  
ويطالعنا في موطن آخر كلامه على (أخلص)، يقول: "ومثل ذلك: هلاّ، ولولا، وألّا أزموهنّ (لا) وجعلوا كلّ واحدة مع (لا) بمترلة حرف واحد، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهنّ معنى التحضيض"<sup>(٢)</sup>.

وجاء كلامه على (صيرّ) بمعنى وطّأ، وهيّا في أثناء بسطه لقول الخليل في مسألة دخول (ما) على (الكاف)، إذ تكفّرها عن العمل، وهيّا للدخول على الفعل "وسألت الخليل عن قول العرب: انتظري كما آتيك، وارقبني كما ألحقك، فزعم أنّ (ما) و (الكاف) جعلتا بمترلة حرف واحد، وصيرت للفعل، كما صيرت للفعل رُبّما"<sup>(٣)</sup>.

ومّا يجري في مدار قول سيوييه ما ذهب إليه المبرد، إذ ارتأى أنّ دخول (ما) على (رُبّ) يزيل عنها اختصاص الدخول على الاسم، ويوطّئ لها الدخول على الفعل "وكذلك (رُبّ) تقول: رُبّ رجل، ولا تقول: رُبّ يقوم زيد، فإذا ألحقت (ما) هيّاها للأفعال، فقلت: رُبّما يقوم زيد...."<sup>(٤)</sup>.

ولا نعدّم أنّ نجد مصطلحي (الإندار، والتسلط) بمعنى التوطئة عند الرّماني، وذلك يبيّن في كلامه على اللام الموطئة للقسم "وتأتي مع (إنّ) توطئة للقسم وإنداراً به"<sup>(٥)</sup>، ودكّر في موطن آخر وصلّ (ما) بـ (رُبّ) "أنّ تكون مسلطة، وذلك نحو قولك: رُبّما قام زيد، وذلك أنّ (رُبّ) تدخل على الأسماء النكرة، فلمّا دخلت عليها (ما) سلطتها على الدخول على الأفعال"<sup>(٦)</sup>.

أمّا ابن جنّي فقد ذهب إلى مصطلحي التوطئة، والإيدان، إذ عمّد إلى نقل كلام ابن السّراج

(١) سيوييه، أبو بشر، عمرو بن عثمان (١١٨٠هـ / ٧٩٦م): الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ج٣، ص ١١٥.

(٢) سيوييه، الكتاب: ج٤: ٢٢٢.

(٣) المصدر السابق، ج٣: ١١٦.

(٤) المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ / ٨٩٨م): المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩، ج٢: ص٥٤.

(٥) الرّماني، علي بن عيسى (٣٨٤هـ / ٩٩٤م): كتاب معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفنجانة، القاهرة، ص٥٤.

(٦) الرّماني، المصدر السابق، ص ٩١.

(ت : ٣٢١هـ) الذي ذهب إلى أنّ الأسماء الستة المعربة بالحروف دون الحركات، إنّما جرّت على هذا السّمّت؛ ليكون ذلك توطئة لإعراب المثني، وجمع المذكر السالم بالحركات الفرعية " مِنْ ذَلِكَ، نحو : أحوك، وأباك، وهنيك، فإنّ أبا بكر ذهب إلى أنّ العرب قدّمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف" (١).

أمّا لفظ الإيدان فقد ذكره في أثناء كلامه على العبارة الموروثة عن العرب (لا أبا لك)، إذ ارتأى أنّ " الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفصل والتنكير" (٢).

والقول نفسه مع الجليس التّحوي الذي سار على سبقت من التّحويين، إذ ذهب إلى مصطلحي (التهيئة والإندار)، وظهر ذلك جلياً في كلامه، على دخول (ما) على حرف الجر الشبيه بالزائد (رُبّ)، يقول : " و (ما) هيأت رُبّ وأعدته لأنّ يليه الفعل بعد أنّ كان محتصّاً بالاسم" (٣).

وقال في موطن آخر تكلم فيه على قبول الفعل تاء التّأنيث، إذ تُعدُّ (تاء) موطئة لمجيء المسند إليه مؤنثاً " وإنّما تلحقه علامة التّأنيث لتكون أمانة لتأنيث فاعله، وإيداناً به" (٤).

ويبدو لي أنّ المتأخرين من النّحاة قد وقفوا عند مصطلح التوطئة دون غيره وقوفاً عابراً، وهذا بين عندهم في مسائل اللام الموطئة للقسم، والحال الموطئة، ومسألة البدل، جاء في شرح الكافية " الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة" (٥).

والقول نفسه عند الأزهرّي، إذ ذكر مصطلح التوطئة في باب البدل، فقد ذهب إلى أنّ المبدل منه يأتي توطئة للبدل " والعرض منه أنّ يُذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره، ولذلك يقولون : البدل في حكم تكرير العامل" (٦).

ومهما يكن الأمر، فإنّ التّحويين القدامى والمحدثين لم يضعوا حدّاً اصطلاحياً للتوطئة، ولكن يمكن

(١) ابن جنّي، عثمان، (٣٩٢هـ / ١٠٠١م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط٢، ج١، ص٣١٠.

(٢) ابن جنّي، المصدر السابق، ج١، ص٣٤٤.

(٣) الجليس التّحوي، الحسن بن موسى، (٤٩٠هـ / ١٠٩٦م) ثمار الصناعة، تحقيق : حتّا حدّاد، وزارة الثقافة الأردنيّة، عمّان، ط١، ص٥٦.

(٤) الجليس التّحوي، المصدر السابق، ١٧٣.

(٥) الاسترأبادي، رضي الدين (٦٨٦هـ / ١٢٨٧م) شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ج٢، ص٧٠. وانظر : المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق : فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٣، ص٣٣٥. ابن هشام الأنصاري، (٧٦١هـ / ١٣٥٩م) مغني اللبيب، تحقيق : مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩، ص١٨٢.

(٦) الأزهرّي، خالد (٩٤٠هـ / ١٥٣٣م)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق : محمد باسل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ج٢، ص١٩٠.

لنا أن نضع لها حداً اصطلاحياً - مستعينين بفهم متاهم المصنوع - يجري في مدار كونها مسألة تكييفية تقع بين شيئين؛ لتحقيق إرادة متقدمة لأمر ما، تكون معقودة في نية المتكلم.

ويتراءى للباحث أن شرط تحقيق التوطئة يتمثل بوقوعها بين شيئين، وقوع الأول منهما يوطئ لوقوع الشيء الثاني المعنى يريد وقوعه المتكلم المعتمد على وسيلتين في تحقيق ظاهرة التوطئة، هما :

١- الوصل : وهو جانب تركيبى يتولد من وصل حرف بحرف، أو حرف بفعل، على نحو ما يطالعنا في وصل (ما) الكافة بالحرف (رُبّ)، إذ تبطل عمله، وتوطئه للدخول على الفعل بعد ما كان متسلطاً على الاسم، ومثل هذا دخولها على حرف الجر (الكاف) على نحو ما سلف من قول الخليل.

وأما دخول (ما) على الفعل، فنحو : قلّما، حالماً، طالماً، شدّماً، فوصل هذه الأفعال بـ (ما) يؤذن بدخولها على الأفعال، ومفارقتها للأسماء، فـ (طال) وأحواتها لا يليها الفعل مباشرة إلا بوجود الوصل بـ (ما)، نحو قول الأعرابي<sup>(١)</sup>:

فلما كتمت الحبّ قالت لشدّ ما صبرّت وما هذا بفعل شجي القلب

فقبل الفعل من وظيفة إلى وظيفة أخرى بوساطة الوصل، وسنرى ذلك بيّناً في أثناء مناقشة مسائل هذه الظاهرة.

٢- الفصل : وهو وسيلة بيّنة في مسألة التوطئة على نحو ما يطالعنا في مسألة اللام المقحمة في العبارة اللغوية الموروثة (لا أبا لك)، إذ فصل بها بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ عدم الفصل يترتب عليه مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة.

ومما يجري في مدار هذه الوسيلة ما نطالعه في باب التوكيد، من توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيداً معنوياً، إذ لا بُدّ من التوطئة بضمير الفصل بين المؤكّد والمؤكّد، نحو : جئت أنتَ نفسك. والقول نفسه في باب العطف، إذا عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع، فلا بُدّ من التوفّر على ضمير الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو قوله تعالى : ﴿أذهب أنتَ وأخوك بآياتي ولا تنيا في ذكرى﴾<sup>(٢)</sup>.

وتطالعنا مسائل أخر سنعرض لها في مكاتها، وإنّما أريد التنبيه على وسيلتي التوطئة في حكمها الغالب في المسائل التحويلية ليس غير.

داعيا التوطئة :

يبدو للباحث أنّ ثمة داعيين لمسألة التوطئة - وهما متداخلان - إذ لا يمكن فصلهما، أحدهما يتعلق

(١) المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ / ٨٨٩م)، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، بيروت، ج١، ص١٦٧.

(٢) طه : (٤٢).

بمسألة المعنى، والآخر يتعلق بمسألة اللفظ، إذ يوليها العربي اهتماماً كبيراً، فاجتلاب الفصل أو الوصل لا يتأتى إلا لتحقيق الجانب المعنوي، أو إصلاح التركيب، فالعربي يُصلح التركيب لتحقيق غاية المعنى، فجملة جواب الشرط مثلاً لا تصلح أن تكون جملة اسمية، أو جملة مصدرية بالحرف، أو فعلاً جامداً، أو جملة طلبية؛ لذا كان لزاماً إصلاح هذا التركيب بإدراج حرف (الفاء)؛ ليوطىء هذه الحرف لمجيء الجملة جواباً للشرط نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلَهُ﴾<sup>(١)</sup>

كما أن الوصل ببعض الحروف يهييء إلى الانتقال من معنى الديمومة والثبات إلى معنى التغير والتجدد، وهذا بين في الجملتين: الاسمية التي تحقق الثبات، والفعلية التي تضيء التجدد والتغير، فالحروف المختصة بالدخول على الأسماء التي تمثل الديمومة والثبات، إذا وُصلت بـ (ما) يَسَّرت لها الدخول على الأفعال التي تمثل التجدد والتغير.

وقد أجمل عباس حسن مسألة المعنى في أثناء كلامه على البَدَل من خلال مثاله المصنوع (سريّ عَمْرٌ عَدُّهُ) "فلو قلت: عَدُّهُ لما عرفت رَجْعَ الضمير يكون إلى ماذا؟ فلولا البَدَل لكان هناك نقص معنوي، ولدارت هناك أسئلة متعددة، فلا تكتمل الفائدة إلا بتمام هذه الناحية المعينة، وزال النقص"<sup>(٢)</sup>.

وهذه مسألة متعلقة بداعي المعنى، وهو رفع اللبس؛ لأن التوطئة في بعض المسائل تؤدي إلى تشتت الذهن الذي يفضي إلى ذهاب المعنى، وهذا ما ذهب إليه الأزهري في مسألة توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيداً معنوياً، فَعَدَم التوفّر على ضمير الفصل يوقع لَبْساً "إذ لو قيل: المرأة خرجت عينها، توهمت الباصرة، أو: نَفْسُهَا، توهمت نفس الحياة"<sup>(٢)</sup>، فإغفال ضمير الفصل يحدث لَبْساً لا محالة.

وفي كتاب الفوائد والقواعد قَبَس من هذا المعنى "وإنما وقع البَدَل في الكلام؛ لأن فيه إيضاحاً للمبدل، ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة"<sup>(٣)</sup>.

وَمَا يُمْكِن إخضاعه للتوطئة من المسائل النَّحْوِيَّة :

#### ١ - الأسماء الستة :

هي أسماء مفردة، من حقها أن تُعْرَب بالحركات الأصلية، إلا أنها فارقت باهما، فاستأثرت بالحركات الفرعية في حال التمام على حَسَب قيد التحويين بالشروط المدونة في مظانهم النَّحْوِيَّة، ولما كان هذا الخروج لافتناً للنظر، ذهب التحويون يتأملون سبب هذا الخروج، فارتأى ابن السراج أن إعرابها

(١) آل عمران: (١٤٠).

(٢) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط ١٩٧٣ / ٣ .٦٦٣.

(٣) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ١٤٠.

الشماني، عمر بن ثابت (١٠٥٠ هـ / ١٠٥٠ م)، الفوائد والقواعد، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، ص ٣٦٩.



بالحروف يُعدُّ توطئة من قِبَل المفرد (الأصل) للمثنى والجمع، إذ يعربان بالحركات الفرعية، فإعراب هذه الأسماء المفردة الستة بالحركات الفرعية يوطئ لإعراب المثنى والجمع بالحركات الفرعية " من ذلك، نحو: أخوك، وأباك، وهنيك، فإنَّ أبا بكر ذهب فيه إلى أنَّ العَرَبَ قدَّمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف، وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع " (١).

وجرى في المدار نفسه قول الثمانيين " ولما فعلوا ذلك خَشَوْا لما ألفت طباعهم الحركات أن تنفر طباعهم إذا جاؤوا إلى التثنية والجمع من الإعراب والحروف، فوطئوا لطباعهم في الأسماء الآحاد أسماءً مخصوصة أعربوها بالحروف لتألف طباعهم الإعراب بالحروف، فإذا صاروا إلى التثنية والجمع لم تنفر طباعهم من الإعراب بالحروف، وهذه الأسماء هي ستة " (٢).

وإلى هذا ذهب الجليس النحويّ وابن الدهان، قال الجليس : " ستة أسماء أعربت بالحروف في حالة الإضافة إلى غير المتكلم توطئة للتثنية والجمع " (٣).

وقد وقف شارح الكافية على هذه المسألة، إذ ارتأى أنَّ هذه المفردات الستة في لغة الإتمام أعربت بالحروف دون الحركات لأمرين، أولهما : التوطئة، وثانيهما : القوة، فالتوطئة لثلاً يُنتقل من إعراب المفرد (الأصل) بالحركات الأصلية إلى الإعراب بالحروف في المثنى والجمع فجاءة، إذ لا بدّ من التوطئة والتمهيد، فكان هذا الاختيار لهذه الأسماء الستة، وأمّا القوة، فلأنَّ الحروف متولّدة من الحركات، وهي أقوى، فإذا ذهبت إلى المثنى والجمع، وهما فرعان دون المفرد، وهو الأصل، افتقد الأصل هذه الميزة، وغلب الفرعُ الأصل؛ لذا كان لزاماً أن تستأثر هذه الأسماء المفردة بهذه الميزة؛ لتكون دليلاً على التوطئة وقوة الأصل " إنّما جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا، توطئة لجعل إعراب المثنى والجمع بالحروف؛ لأنَّهم علموا أنَّهم يُحوِّجون إلى إعرابها بها، لاستيفاء المفرد للحركات، والحروف وإنَّ كانت فروعاً للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات، إلّا أنَّها أقوى من حيث تولدها منها، فاستبدَّ بالحركات المفرد الأوّل، وإنَّما كانت الحروف أقوى؛ لأنَّ كلَّ حرف منها كحركتين أو أكثر، فكرهوا أن يستبد المثنى والجمع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، فاخترنا من جملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى؛ ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل في الإعراب

(١) ابن جنّي، الخصائص، ج ١، ص ٣١٠.

(٢) الثمانيين، الفوائد والقواعد، ١٠٣.

(٣) الجليس النحويّ، ثمار الصناعة، ٦٨. وانظر : ابن الدهان، سعيد بن المبارك (٥٦٩ / ١١٧٣م)، كتاب الفصول في العربية، تحقيق : فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٨، ص ٦٠، وأبنا البركات الأنباري، كمال الدين (٥٧٧ / ١١٦٢م)، أسرار العربية، دار الأرقم؛ بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٩، ص ٥٨. والخوازمي، القاسم بن الحسين (٦١٧ / ١٢٢٠م)، كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل، إعداد : عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤١٨هـ، ص ٢٧.

وبالحروف التي هي أقوى منها، مع كونها فروعاً لها<sup>(١)</sup>.  
 والتوطئة في هذه الأسماء الستة المفردة رأي شديد إلى حدٍّ بعيد؛ لأنَّ الانتقال المفاجيء لا تقبله النفس، وقد يحدث أثراً فيها لا يحويه الزمن.

## ٢- الحال الموطئة :

أطلق النحويون هذا المصطلح على الحال الجامدة الموصوفة؛ لأنَّهم جعلوا الحال مشتقة غالباً، وقد خصّوا هذا النوع دون غيره لكون مجيء الحال جامدة، أنَّ الاسم الجامد قد هيأ في الحقيقة إلى مجيء ما هو الحال في الأصل وهو (الوصف). وكانَّ الصفة والموصوف شيء واحد لكامل الاتصال بينهما، وإلى هذا ذهب ابن بابشاذ في أثناء تعليقه على الآية الكريمة ﴿ وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً ﴾<sup>(٢)</sup>. إذ ذهب إلى أنَّ الصفة (عربياً) هي الموطئة لمجيء الحال جامدة، فقال: " (لسان) : حال؛ لأنَّه لما نعت اللسان بعربيٍّ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، صارت الحال شبيهة بالمشتق، وصار عربياً هو الموطئة لكون اللسان حالاً، وليس حقيقة اللسان أن يكون حالاً لكونه جامداً لولا ما ذكر من الصفة فمقتضى أنَّ الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة، والموطئة لغة المهيمَّة<sup>(٣)</sup>.

ولست أميل إلى ما ذهب إليه؛ لأنَّ الموصوف هو الذي هيأ ومهَّد لما هو أصل الحال، وهو الصفة، ومما يعزز هذا أنَّ التحوين وسموها بالحال الموطئة، وليست الصفة هي الموطئة، وإني لأذهب إلى ما ذهب إليه عباس حسن من أنَّ الصفة هي المقصودة دون الموصوف، وأنَّ الذهن ينصرف إليها مباشرة " والنَّحاة يسمون هذه الحال الموصوفة بالحال الموطئة : أي الممهدة لما بعدها؛ لأنَّها تمهد الذهن، وتميئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال، فإنَّ الحال غير مقصودة، وإنما هي مجرد وسيلة وطريق إلى النعت الذي بعدها، ولهذا يقسم النَّحاة الحال إلى قسمين : أحدهما الموطئة، وتسمى أيضاً غير المقصودة<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا فإنَّ الأمر لا يعدو كونه توافقاً بين الموصوف والصفة، فالأوَّل (الموصوف) يمهد للحال الأصل وهي (الصفة) وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ وَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج ١، ص ٧٣.

(٢) الأحقاف : (١٢).

(٣) الأزهرى، شرح التصريح، ج ١/٥٧٦، وانظر : الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج ٢ / ٧٠.

(٤) حسن، عباس، النحو الوافي، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٥) يوسف : (٢).

(٦) مريم : (١٧).

### ٣- التوايح :

#### أ- البَدَل :

ذهب النحويّون إلى أنّ البَدَل إيضاح وبيان بعد إجمال أو إبهام، وأنّه المقصود بالحكم، وما المبدلُ منه إلاّ كلمة قد سبقت البَدَل لتمهّد الذهن، وتعدّه، وتوجه الخاطر إليه، قال ابن الأنباري : " إن قال قائل: ما الغرض في البَدَل ؟ قيل : الإيضاح، ورفع اللبس، وإزالة التوسّع والمجاز "(١).  
وقد نبّه سيبويه من قبلُ على هذه المسألة من خلال قوله: " وهو أنّ يتكلّم، فيقول : رأيت قومك، ثمّ يبدو له أنّ يبيّن ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم أو ناساً منهم "(٢)، ومثل هذا ما نصّ عليه المبرّد "وآخر أن يبدل بعض الشيء منه، نحو ضربت زيداً رأسه، لما قلت: ضربت زيداً، أردت أن تبيّن موضع الضرب منه "(٣).

وعلى هذه فهي مسألة مرتبطة بالمعنى، فليس ثمة رابط لفظي بين البَدَل والمبدل منه، وذلك أمرٌ حدا بالتحوّين إلى القول : إنّ المبدل منه على نية الطرح معنى لا لفظاً لـ " أنّ حقّ الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البَدَل؛ لأنّ حقّ البَدَل أن يكون بمترلة ما ليس في الكلام، وأن يكون متى أُسقط استغني الكلام "(٤)، إلاّ أنّ الطرح لا يقصد به لفظاً بقدر ما هو معنى، إذ لو كان لفظاً لانعدم مجيء بدل بعض من كل .

وهي مسألة بيّنة عند صاحب الكواكب الدرّية " وقول الكثيرين المبدل منه في حكم الطرح إنّما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز، نحو : ضربت زيداً رأسه إذ لو لم يعتدّ بزيد أصلاً لم يكن للضمير ما يعود إليه، قاله ابن عنقاء "(٥).

ويبدو لي أنّ بدل الاشتمال وبدل (بعض من كل) قد استوقف النحويّين، وهذا بيّن في أمثلتهم ، فإذا لم يهياً أو يوطأ بالمبدل منه، فإنّ عود الضمير يكون مُلبساً، لذا فإنّ التوطئة بالمفسّر (البَدَل) ترفع ذلك اللبس " فسرّني عمرٌ عدله " فلو قلت : عدله لما عرفت رجوع الضمير يكون إلى ماذا، فلولا البَدَل لكان هناك نقص معنويّ ولدارت هناك أسئلة متعددة فلا تكتمل

(١) ابن الأنباري، أسرار العربيّة، ص ٢١٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ١٥١، وانظر : الاسترأبادي، شرح الكافية، ٢ / ٤٠٢، والأزهري، شرح التصريح، ٢ / ١٩٠، السيوطي، جلال الدين (١٩١١هـ / ١٥٠٥م)، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج ٣ / ٢١٠.

(٣) المبرّد، الكامل، ٢ / ٣١.

(٤) ابن السراج، محمد بن سهل (٣١٦هـ / ٩٢٨م) الأصول في النحو، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٩٩٩، ج ٢ / ٣٠٥.

(٥) الأهدل، الكواكب الدرّية، ٢ / ١٢٢.

الفائدة إلاّ بتمام هذه الناحية المعينة وزال النقص<sup>(١)</sup>.

### ب- التوكيد والعطف :

تبدو التوطئة بارزة في هذا الباب في مسألة توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيداً معنوياً، إذ لا يجوز على شرط النحويين التوكيد بالنفس أو العين إلاّ بعد إعادة الضمير منفصلاً ممّا وسموه بالتوكيد اللفظي، وهي قاعدة مقرّرة عند النحويين " ويدلك على قبحه أنّك لو قلت : اذهب نَفْسُكَ كان قبيحاً حتى تقول : أنت نَفْسُكَ "<sup>(٢)</sup>.

فمحيى الضمير المنفصل يهَيء لتوكيد الضمير المتصل بالنفس والعين، ويبدو لي أنّ هذا الفصل بالضمير يتأتى من قبيل إصلاح التركيب، فإذا أُكِّد الضمير المتصل المرفوع بالنفس، أو العين دون إعادة الضمير المنفصل، فكأنك توكّد جزءاً من حروف الكلمة؛ لأنّ الضمير المرفوع المتصل كالجاء مما اتصل به، فكأنهما شيء واحد، والشيء الواحد لا تؤكد أجزاءه، وممّا يقوي ما ذهبنا إليه قول الاسترابادي " إنّما أُكِّد بالمنفصل في الأوّل؛ لأنّ المتصل المرفوع كالجاء مما اتصل به لفظاً من حيث إنّهُ متّصل لا يجوز انفصاله، كما جاز في الظاهر، والضمير المنفصل، ومعنى من حيث إنّهُ فاعل، والفاعل كالجاء من الفعل "<sup>(٣)</sup>.

والتوطئة بالضمير المنفصل مسألة مشتركة بين التوكيد والعطف، إذ لا يجوز أن يعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع إلاّ بعد توكيد المتصل توكيداً لفظياً؛ لأنّ المنفصل يهَيء ويوطىء لعطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل، قال سيبويه؛ " وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمّر فهو قبيح؛ لأنّك لو قلت : اذهب وزيدٌ كان قبيحاً حتى تقول : اذهب أنت وزيدٌ "<sup>(٤)</sup>.

وهذا الضربُ إيدان بالتوطئة؛ فما ينبغي أن يكون التركيب فاسداً، فأصلحوا ذلك بإعادة الضمير المنفصل، وقد علّلوا لذلك أنّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل دون إعادة الضمير المنفصل (التوكيد اللفظي) يؤذّن بعطف الظاهر على جزء من الكلمة لأنّ الفعل والفاعل شيء واحد " فلو عطف عليه بلا توكيد، كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة، فأكدّ أولاً بمنفصل؛ لأنّه بذلك يظهر أنّ ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده ممّا اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال "<sup>(٥)</sup> وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله :

(١) حسن، عباس، النحو الوافي، ٣ / ٦٦٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١ / ٢٧٧، ج ٢ / ٣٧٩، وانظر : الاسترابادي، شرح الكافية، ج ٢ / ٣٩٤، وحسن، عباس، النحو الوافي، ٣ / ٥٢٣.

(٣) الاسترابادي، شرح الكافية، ج ٢ / ٣٥٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١ / ٢٧٨.

(٥) الاسترابادي، شرح الكافية، ج ٢ / ٣٥٦، وابن عقيل، عبد الله (٥٧٦هـ / ١٣٦٧م)، شرح ابن عقيل، ٢ دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩١، ٢ / ٢١٧.

(٦) البقرة : (٣٥).

﴿فأذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿أذهب أنت وأخوك بآياتي ولا تنيا في ذكري﴾<sup>(٢)</sup>.

#### - ضمير الفصل :

ذهب النُّحاة إلى أنّ ضمير الفصل يفصل بين شيئين متلازمين، إذ يتوسط المبتدأ والخبر، وذكروا في إعرابه وجهين : إمّا أن يكون ضميراً منفصلاً لا محلّ له من الإعراب، وإمّا أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، والجملة في محلّ خبر لما قبله، قال سيبويه " وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمثلة اسم مبتدأ وما بعده مبنيّ عليه " <sup>(٣)</sup>.

وقد شرطوا ليجيء هذا الضمير أن يكون ما بعده معرفة أو شبه معرفة، إذ لو كان الخبر نكرة فلا محوج لضمير الفصل؛ لأنّ اللبس مأمون عند ذلك " واعلم أنّ (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة " <sup>(٤)</sup>.

وهذا الفصل بين المبتدأ والخبر إنّما جاء لإفادة التوطئة، أو الإيذان بأنّ ما بعده لا يكون إلاّ خبراً للمبتدأ، ولو ترك هذا الإيذان لكان الخبر ملبساً؛ لأنّ ما بعد الضمير يمكن أن يحمل على الخبر، ويمكن أن يحمل على الصفة، إلاّ أن استجلاب الضمير المنفصل رفع ذلك اللبس، إذ تعيّنت الكلمة ما بعد ضمير الفصل بالخبر دون الصفة " فإن قيل فما فائدة هذا الفصل ؟ قيل له : في ذلك جوابان : أحدهما : أن يكون مؤذناً بأنّ الذي بعده لا يجوز أن يكون وصفاً لما قبله. والجواب الثاني : أن يكون مؤذناً بأنّ الذي بعده ليس بنكرة خالصة، وإنّما معرفة أو قريب من المعرفة " <sup>(٥)</sup>.

وقد ذهب الزمخشري إلى ذكر ثلاث فوائد لهذا الضمير المنفصل منها التوطئة، جاء ذلك في أثناء كلامه على الآية الكريمة ﴿وأولئك هم المفلحون﴾<sup>(٦)</sup> وهو فصل : وفائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره " <sup>(٧)</sup>.

وإلى هذا ذهب الاسترابادي في شرح الكافية " فقال الرضيّ : إنّما سمّي فصلاً؛ لأنّه فصل بين

(١) المائدة : (٢٤).

(٢) طه : (٤٢).

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢ / ٣٩٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٢ / ٣٩٢، وانظر : الاسترابادي، شرح الكافية، ج ٣ / ٦٠، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ٢ / ٢٨٥.

(٥) الثماني، الفوائد والقواعد، ٤٢٦.

(٦) البقرة : (٥).

(٧) الزمخشري، الكشاف، ١ / ٨٥. وانظر : السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٢ / ٢٨٦.

كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت : زيدٌ القائم، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة، فينتظر الخبر، فجنّت بالفصل ليتعيّن كونه خبراً لا صفة" (١).

ومّا يلحق بهذه المسألة في حدوث اللبس بين الخبر والصفة ما ذهب إليه النحاة من مجيء مسوغات الابتداء بنكرة أن يسبق المبتدأ النكرة بشبه جملة، وهي حال من تقدم الخبر وجوباً على المبتدأ، نحو : (تحتك بساطاً، وعليك ثوبٌ)، وإنّما تقدّم الخبر وجوباً؛ لأن تأخيره يحدث لبساً، إذ يجوز أن يكون خبراً ويكون الكلام تاماً، ويجوز أن يكون وصفاً للنكرة؛ لأنّ النكرة توصف بشبه الجملة، وعليه ينتظر الخبر؛ لأنّ الكلام غير تام، ولما كان هذا اللبس واقعاً، وطأت العرب في لسانها بشبه الجملة أن قدّمها على المبتدأ النكرة؛ لتكون خبراً لا وصفاً، فالتقديم لشبه الجملة، حدّدها على أنّها خبر؛ لأنّ الخبر يجوز تقديمه، ولا يكون ذلك في الصفة؛ لأنّ الصفة لا تتقدم موصوفها، وإني لأذهب إلى ما ذهب إليه الأهدل في الكواكب الدرّية بقوله: "وإنّما اشترط لتوهم الصفة فحيث التبس بالصفة وجب التقديم، وحيث فهم المراد جاز التقديم" (٢).

### - الحروف :

كثُر وقوع التوطئة النحويّة بوساطة الحروف؛ لأنّها روابط تحقق من التمهيد ما لا يكون في غيرها، إذ تُصلحُ التركيب، وتلغي بدخولها بعض الأحكام القاعدية المقرّرة عند النحاة، فقد تحوّل الأصل فرعاً، جاء في المقرّب لابن عصفور " وقد كان ينبغي أن يقدّم ذكر هذا النوع من الأحكام على غيره ، إذ أحكام الشيء في نفسه قبل أن يتركّب مقدّمة على أحكامه التي تكون له في حين التركيب ، إلاّ أنّ النحويّين قرّرت عادتهم بتأخيرها لغموضها ودقتها، فجعل ما تقدّم من ذكر الأحكام التركيبية فيها توطئة لفهمها" (٣). فقبل دخول هذه الروابط على غيرها يكون الأصل في حال تختلف عمّا يكون عليه بعد التركيب فيها، ومن هذه الحروف :

#### (١) (تاء) التانيث بنوعيهما المبسوطة والمربوطة :

فالمبسوطة هي الداخلة على الفعل الماضي أو الفعل المضارع، وفي كلا الحالين تُعدُّ وسيلة بيّنة من وسائل التوطئة، إذ تؤدّن بدخولها على الفعل بمجيء المسند إليه مؤنثاً؛ لأنّ التانيث ليس للفعل ولكنه للمسند إليه، وقد نبّه النحويّون على مجيء التاء في شيء والتانيث في شيء آخر؛ لأنّ الفعل والفاعل بينهما قوة ارتباط فكلّ منهما مفتقر إلى الآخر، فأصبحت كالثيء الواحد " وحسُن أن يكون المؤنث شيئاً والعلامة

(١) الاسترأبادي، شرح الكافية، ج ٣ / ٦١، وانظر : الثماني، الفوائد والقواعد، ٤٢٤.

(٢) الأهدل، الكواكب الدرّية، ج ١ / ٩٤.

(٣) ابن عصفور ، علي بن مؤمن (٦٦٩هـ / ١٢٧٠م) المقرّب ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة،

بيروت ، لبنان، ط١، ١٩٩٨ ، ٢٨٢ .

الدالة على تأنيته في غيره؛ لأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد في ارتباط بعضها ببعض، وحاجة أحدهما للآخر<sup>(١)</sup>.

على أنّ اتصالها بالماضي، أو المضارع يكون واجباً في حالات، وجائزاً في حالات أخرى على حسب ما نصّ عليه النحاة في مطائهم النحويّة، وفي كلا الحالين فإنّها مؤذنة بمجيء المسند إليه مؤنثاً " يجب تأنيث الفعل ليدل على تأنيث الفاعل، ويكون تأنيته بناء ساكنة في آخر الماضي، وبناء في أول المضارع إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً، وإثما تلحق علامة التأنيث ليكون أمانة لتأنيث الفاعل وإيداناً به، نحو: قامت هند<sup>(٢)</sup>.

ولا نعدم أنّ نجد هذه التاء بينة فيما يجري في مدار النعت السبي؛ لأنّها موطئة لمجيء المسند إليه مؤنثاً؛ لأنّ النعت السبي يأخذ حكم الفعل في التذكير والتأنيث وما يلحق ذلك من شروط مدوونة في مصنّفات النحاة قالوا: (مررت برجل حسنة أمّه)، فتأنيث النعت (حسنة) يوطئ لمجيء فاعلها (أمّه) مؤنثاً. على أنّ هذه التوطئة بهذا الحرف مطردة في الدلالة على التأنيث، إذا ما استثنينا ما جاء منه في باب العدّد الذي ينهض على مسألة المخالفة في بعض أحواله، فما دار في فلك المخالفة من مسائل العدّد يوطئ لمجيء المعدود مذكراً، إذ يؤنث العدّد مع المعدود المذكّر، فإلحاق هذه التاء في مثل هذه المسائل يوطئ لمجيء المعدود مذكراً، قال تعالى: ﴿آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا﴾<sup>(٣)</sup>، وفي المثال: (قرأت خمسة عشر كتاباً)، وإزالة هذه التاء من المسائل العدديّة المخالفة يؤذن بمجيء المعدود مؤنثاً، وهي مسألة مقصورة على باب العدّد دون غيره.

## (٢) الفاء :

الفاء الداخلة على جواب الشرط هي المخصوصة بمعنى التوطئة؛ إذ قرّر النحويون أنّ ثمة مواطن لا يكون فيها جواب الشرط صالحاً، إذ المعادل للفعل هو حرف الفاء " واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلاّ بفعل أو بالفاء<sup>(٤)</sup>.

وقد فصلوا القول في تلك المواطن التي هي: إذا كان الجواب جملة اسميّة، أو جملة طلبيّة، أو فعليّة جاء فعلها جامداً، أو كانت مصدرّة بالحروف " إذا لم يصلح الجواب أن يحل محل الشرط وجب اقترانه بالفاء وذلك إذا كان جملة اسميّة، أو طلبيّة، أو فعليّة فعلها جامداً، أو جملة منفيّة بـ (ما ولن) أو داخلة في

(١) الجليس التحوي، ثمار الصناعة، ١٧٣، وانظر: الاسترادي، شرح الكافية، ج ٤ / ٥١٧.

(٢) الجليس التحوي، ثمار الصناعة، ١٧٣، وانظر: الزمخشري، الأمّودج في النحو، ٢١٠، والأهدل، الكواكب الدرّيّة، ج ١ / ٨٤.

(٣) آل عمران: (٤١).

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٣ / ٦٣. وانظر: الزركشي، محمد بن عبد الله (٥٧٩٤ / ١٣٩١م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٤ / ٢٩٩.

(قد أو سين أو سوف)، وذلك لعدم صلاحية هذه العناصر أن تباشرها أدوات الجزم<sup>(١)</sup>.  
 وذهب التحويون إلى أن هذه الفاء الموطئة لصلاحية مجيء جواب الشرط - وهي ضرب من إصلاح التركيب - تفيد التعقيب " فإن كانت الجملة غير فعلية لم تكن صالحة للجواب بنفسها؛ لأن الشرط إنما يقتضي فعلين شرطاً وجزءاً، فما ليس فعلاً ليس من مقتضيات أداة الشرط، حتى يدل اقتضاؤها على أنه الجزء فلا بد من رابطة؛ فجعلوا الفاء رابطة؛ لأنها للتعقيب فيدل تعقيبها الشرط بتلك الجملة على أنها الجزء، فهذا هو المسبب في تعاقب الفعل والفاء في باب الجزاء<sup>(٢)</sup>. فدخول الفاء يؤذن بوقوع الجملة جواباً للشرط، فدخولها على الجملة يُعدُّ موطئاً لإخضاع ما دخلت عليه ليكون جواباً للشرط.  
 ومثل الفاء (إذا) الفجائية الداخلة على، الآية الكريمة ﴿وإن تُصِيبهم سئمةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾<sup>(٣)</sup>، ف - إذا - قامت مقام (الفاء) فوطأت لمجيء الجملة جواباً صالحاً للشرط لحصول الربط بها كما حصل بالفاء " وذلك لأن إذا للمفاجأة وفي المفاجأة معنى التعقيب<sup>(٤)</sup>.

### ٣) اللام :

اجتمعت عبارة التحويين على أن اللام الداخلة على أداة شرط تسمى بالموطئة، إذ إنها توطيء الجواب للقسم وليس للشرط " فإذا اجتمع القسم والشرط بني الجواب على المتقدم منهما، وحذف جواب الآخر، لدلالة المتقدم عليه<sup>(٥)</sup>، جاء في المقرَّب " والمؤذنة : الداخلة على أداة شرط بعد تقدم القسم لفظاً أو تقديراً؛ لتؤذن أن الجواب له، لا للشرط، أو للإيدان بأن ما بعدها مبني على قسم قبلها..... وتسمى الموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم، أي مهدته<sup>(٦)</sup>.  
 على أن هذه اللام المفتوحة تذكر مقرونة بأداة الشرط غالباً وعليه قوله تعالى: ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليؤنن الأذبار ثم لا يُنصرون﴾<sup>(٧)</sup>، وقد يعترها

(١) حسّان، تمام، (معاصر) الخلاصة التحوية، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٠، ١٣٣.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٤ / ٣٠٠، وانظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ٢ / ٢١٠، وابن عطية، عبد الحق (٥٤٢) /

١١٤٧ م). المحرر الوجيز: الرحالي الفاروق ورفاقه، الدوحة، قطر، ط ١، ١٩٧٧، ج ١/٣٦٩.

(٣) الروم: (٣٦).

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤/٣٠١.

(٥) ابن عصفور، المقرَّب، ٢٨٢.

(٦) الزركشي، البرهان، ج ٤/٣٣٨، والسيوطي، الإتيان، ج ٢/٢٢٧، والزمخشري، الأعمدج في النحو، ٢٠٩، وابن هشام، مغني اللبيب،

٣١٠.

(٧) الحشر: (١٢).



الحذف فتبقى في حكم التقدير، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾<sup>(١)</sup>.  
وقد رفع صاحب البرهان شبهة أن تكون هذه اللام المفتوحة موطئة للقسم، فهذا الحرف يوطىء لما بعده، لا لما قبله في قول بعض المعربين "وقول المعربين: إنها موطئة للقسم فيه تجوز، وإنما هي موطئة للجواب"<sup>(٢)</sup>.

#### - اللام المقحمة :

هي : الداخلة في العبارة المشهورة (لا أبا لك) ، وقد نبّه المبرّد على هذه المسألة؛ إذ ذهب إلى أن اللام مقحمة في هذه العبارة كما أقحمت (زيدت) في عبارتهم (يا بُؤسَ للحرب) قال :<sup>(٣)</sup> "ومثل الأوّل في التوكيد يا بُؤسَ للحرب، أراد يا بُؤسَ الحرب، فأقحم اللام توكيداً؛ لأنّها توجب الإضافة وعلى هذا جاء: لا أبا لك، ولا أبا لزيد، ولولا الإضافة لم تثبت الألف في الأب لأنّك تقول : رأيت أباك فإذا أفردت قلت: هذا أب صالح، وإتّما كانت (لا أباك) كما قال الشاعر :

أبالموت الذي لا بُدُّ آتِي                      ملاقٍ لا أباك تخوفيني

وقال الآخر :

وأبيُّ كريمٍ لا أباكٍ يخلدُ                      وقد مات شماخ ومات مزردٌ

فهو يستشهد على أن هذه اللام مقحمة، حيث وطأت لمحيء اسم لا النافية للجنس منصوباً بالألف لإضافته لما بعده، ولو لم تقحم، لكان لزاماً بناؤه على الفتح، ولا ين جني نظر سديد في هذه المسألة، إذ نصّ على معنى التوطئة بمصطلح الإيدان "الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفاصل والتنكير، فقد جمعنا على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضدّين وهما التعريف والتنكير وهذان - كما ترى - متدافعان"<sup>(٤)</sup> ثم ارتأى أن هذه العبارة جارية مجرى المثل، والأمثال لا تتغير.

ومثل هذا ما صرّح به الأزهري في شرح التوضيح، إذ ارتأى أن اللام زائدة ومستحلبة لتأكيد معنى الإضافة "وهي معتد بها من وجه دون وجه، وأمّا وجه الاعتداد فلأن اسم (لا) لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الإضافة، وأمّا وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالألف، وإتّما يعرب إذا كان مضافاً، أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور، ويشكل عليه؛ لا أبا لي بالألف مع الإضافة إلى ياء المتكلم، والمراد بشبهه أي : شبه المضاف"<sup>(٥)</sup>.

(١) الأنعام: (١٢١).

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٤ / ٣٣٨.

(٣) المبرّد، الكامل، ١٦١ / ٢.

(٤) ابن جني، الخصائص، ١ / ٣٤٤.

(٥) الأزهري، شرح التصريح، ١ / ٣٤٤.

وهذا القول يخالف ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من أن هذه الحركة المتولدة في نهاية الاسم (أباً) " من باب الإطلاق ولا شذوذ ولا إعضال وإنما هي قاعدة مطردة في هذه الكلمات: إذا أفردت غير منونة أطلقت الحركات في آخرها إطناباً فيها وتخفيفاً لنطقها"<sup>(١)</sup>.

ولست أتفق مع ما ذهب إليه؛ لأنها عبارة (جارية مجرى المثل) إذ تفسر تفسير المثل الذي لا يخضع لقاعدة نحوية، وإذا سلّمنا بما ذهب إليه فلست أدري كيف يفسر ما جاء من هذا القبيل في مسألة النداء في العبارة (يا بؤس للجهل).

ويبدو لي أن رؤية سيبويه كانت سديدة إلى حد بعيد في مثل هذه المسائل المتشابهة " ومثل ذلك ما جاء في باب النداء قول النابغة: يا بؤس للجهل ضرراً لأقوام حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت يا بؤس الجهل"<sup>(٢)</sup>.

#### (٤) (ما)

ويبدو لي أن (ما) قد استأثرت بحظ وافر من مسائل هذه الظاهرة، وهذا بين في دخولها على حرف الجر (الكاف)، وحرف الجر الشبيه بالزائد (رُبَّ)، والحرف المشبه بالفعل (إنّ) وما جرى مجراه، والأفعال (طال، حال، قل، شدّ.....).

ورجع هذا الأمر إلى أنها حرف وضعي، كثرت دلالاته، وكثر دورانه في لسان العرب، وعلى هذا فإنها تؤدي وظيفتين، إحداهما: تتعلق بالعمل، إذ تلغي اختصاص ما دخلت عليه، وهيئة إلى وجهة أخرى على غير ما كان عليه ذلك الحرف. وفي هذا المدار يجري قول سيبويه: "وقد يغير الحرف حتى يصير يعمل لمحيثها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله: إنّما، وكأنّما، جعلتهنّ بمترلة حروف الابتداء"<sup>(٣)</sup>. وثانيهما: أن لها وظيفة متعلقة بالمعنى، فهي تُجري إصلاحاً في التركيب، فما ينبغي أن تدخل هذه الحروف مباشرة على الفعل، إذ لا بُدّ من وجود وسائط تصلح هذا العمل، فبدخولها على تلك الحروف تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، بعدما كانت متخصصة بالدخول على الأسماء، وفي هذه التوطئة ما يبنى عن مسألة المعنى؛ لأنّ اختصاص حرف الجر بالأسماء يعني الوقوف على الثبات والديمومة، وبالتوطئة بـ (ما)، ووصلها مع ما سبقها، فإنها تزيل ذلك الاختصاص، إذ تسمح لتلك الحروف بالدخول على الجملة الفعلية التي تفيد التغير والحدوث.

فحرف الجر (رُبَّ) لا يدخل على الأفعال البتة، ولكن وصله بـ (ما) هيأه للدخول على الفعل،

(١) مصطفى، إبراهيم (معاصر إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧، ص ١١٠).

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٢٧٨.

(٣) المصدر السابق، ٤ / ٢٢١.

وأزال اختصاصه، ونقله إلى نمط تعبيريّ جديد " ومن تلك الحروف رُبّما، وقَلّما وأشباههما، جعلوا رُبّ مع (ما) بمتزلة كلمة واحدة، وهيؤها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبّ يقول) ولا إلى (قَلّ يقول) فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل" (١).

وكانّ سببويه يشير إلى ما يجري في مدار فلك قياس الأنماط الذي لا يعتمد على التعليل، فالنمط المقيس أنّ تدخل (رُبّ) على الاسم، ولكنّها بهذا الوصل مع (ما) وطّقت للدخول على الفعل، فأزيل الاختصاص، ولا نَعْدَم أنّ نجد مثالين مصنوعين عند المبرّد يوضحان هذه المسألة تعزيزاً لما ذهب إليه سببويه " وكذلك رُبّ، تقول : رُبّ رجل، ولا تقول : رُبّ يقوم زيد، فإذا ألحقت ما هيأتها للأفعال، فقلت : رُبّما يقوم زيد" (٢). وعلى هذا جاء قوله تعالى : ﴿رُبّما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ (٣).

وقد ذهب التحوّيون إلى أنّ الفعل الوارد بعد هذه التوطئة حقّه أن يكون ماضياً، وأخضعوا الآية السابقة إلى المنهجية المعيارية، إذ تأولوا فعلاً ناسخاً " لا يكون الفعل بعدها إلاّ ماضياً لأنّ دخول (ما) لا يزيلها عن موضعها في اللغة ، فأما قوله تعالى : " رُبّما يودّ .... فقل على إضمار كان تقديره رُبّما كان يودّ" (٤). وإلى هذا التأويل ذهب بعض المفسّرين " فإن قلت : لم دخلت على المضارع وقد أبو دخولها إلاّ على الماضي ؟ قلت : لأنّ المترقب في إخبار الله تعالى بمتزلة الماضي المقطوع به في تحقّقه، فكأنّه قيل : رُبّما ودّ" (٥).

وكثر وقوع هذه التوطئة في الشعر، جاء في قول جذيمة الأبرش (٦) :

رُبّما أوفيتُ في عَلمٍ      ترَفَعنُ ثوبي شمالاتُ

وتدخل (ما) على (إنّ) وأخواتها فتوطئها للدخول على الجمل الفعلية، وتزيل اختصاصها عن الاسم، قال تعالى : ﴿إنّما يخشى الله من عباده العلماء﴾ (٧)، وقد علّق صاحب الكواكب الدرية على هذه الآية " لأنّ بدخول (ما) زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجمل الاسمية، وهيأت للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمّى (ما) هذه بالمهيئة؛ لأنّها هيأت هذه الحروف للدخول على الأفعال، وهي لا تدخل

(١) سببويه، الكتاب، ٣ / ١١٥.

(٢) المبرّد، المنتضب، ٢ / ٥٤، والكامل : ١ / ٢٠١، وانظر الرماني، معاني الحروف، ١٠٧، والجلس النحويّ، ثمار الصناعة، ٥٦.

(٣) الحجر : (٢).

(٤) الزركشي، البرهان، ج ٤ / ٢٨٠، وانظر ابن السراج، الأصول في النحو، ١ / ٤١٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٨٠.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ٢ / ٥٣٣.

(٦) سببويه، الكتاب، ٣ / ٥١٨.

(٧) فاطر : (٢٨).

عليها" (١).

وهذه التهيئة أحدثت مناقلة، إذ نقلت بهذا الربط بـ (ما) دلالة الجملة من الثبات والديمومة إلى التغير والتجدد، فأصلحت اللفظ بعدما كان متسلطاً على الاسم دون الفعل؛ ليكون صالحاً للدخول على الفعل.

ومن دخول (ما) الموطئة على الأفعال (طال، قل، حال، كثر، شد)، إذ لا سبيل لدخول هذه المفردات على الأفعال ولكن وصلها بـ (ما) الكافة يؤذن بانتقالها ودخولها على الأفعال، جاء في المقتضب " وكذلك (قل)، تقول : قل رجل يقول ذلك، فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء، وصارت للأفعال، فقلت : قلما يقوم زيد، ومثل هذا كثير " (٢).

ومما زاده المرادي في دخول (ما) الموطئة على هذه الأفعال، أنها لا تدخل عليها إلا إذا وقعت تحت سلطان النفي " وقد جاءت (ما) الكافة أيضاً بعد (قل) إذا أريد به النفي : نحو : قلما يقول ذلك أحد " (٣).

وهذا الذي أشار إليه المرادي لا يقع في حقيقة اللفظ، وإنما يلحظ من خلال التركيب، قال ابن هرمة (٤) :

وَأَقْرَنْتُ مَا حَمَلْتَنِي وَلَقَلَّمَا يُطَاقُ احْتِمَالُ الصَّدِّ يَا دَعْدُ وَالْمَجْرُ

ومما يلحق بمسألة (ما) دخولها على الفعلين (خلا) و (عدا)، فهذان صالحان ليكونا فعلين أو حرفي جر قبل التهيئة بـ (ما)، فإن دخلت عليها (ما) الموسومة بـ (المصدرية) (الظرفية)، هيأتهما ليكونا فعلين متعديين، فينصب ما بعدها على المفعولية، ويُزال اختصاصهما بالدخول على الأسماء المجرورة، وذلك لصحة تسلط (ما) المصدرية بالدخول على الأفعال، ومن شواهد هذه المسألة قول لبيد (٥) :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وإنني لأذهب في هذه المسألة إلى ما نص عليه الرماني بقوله : " فإن جئت بها بعد (ما) نصبت لا غير، وذلك نحو : خرجوا ما خلا زيدا، وإنما لم يجرها هنا؛ لأنه لا يصح أن يوصل بالفعل وما جرى مجراه " (٦). ومثل هذا لفظة (كل) إذا دخلت عليها (ما)، فصارت (كلما) مهّدت لها لأن

(١) الأهدل، الكواكب الدرية، ج ١/١٣١ .

(٢) المبرد، المقتضب، ٥٤/٢ .

(٣) المرادي، الجني الداني، ٣٣٣ .

(٤) الرمخشري، الكشاف، ج ٤/٢٤٤ .

(٥) الأزهرى، شرح التصريح، ٢١/١ .

(٦) الرماني، معاني حروف المعاني، ١٠٦ .

تكون ظرف زمان .

ومما يُلحظُ في مسألة (ما) الموطئة أنّ ثَمَّةَ أمرين، أولهما : إبطال العمل، وثانيهما : إزالة الاختصاص، إذ تولدَ نَمَطًا تعبيرياً جديداً يوطئ بدخول تلك الحروف عند وصلها بـ (ما) على الأفعال.

ومما يدخل في حيز مسألة التوطئة (حذف) التنوين بين الاسمين المضايقين، ومما يعنينا في هذا المدار حذف النون في بابي التثنية وجمع المذكر السالم؛ لأنّ حذفها يؤذن بالإضافة؛ لأنّ التنوين والإضافة لا يجتمعان.

ولا تثبت هذه النون إلا في ضرورة شعريّة لا يُعتدُّ بها، قال الرضيّ : " إنّما تحذف النون في الإضافة لما مرّ..... من أنّها دليل تمام الكلمة "(١)، ولهذا قال سيبويه " فإن كفت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار وبدلاً من النون "(٢)، قال تعالى : ﴿ إِنَّا كَاشَفُوا الْعَذَابَ قَلِيلاً إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ (٣).

قال الثمانيّ " وإنّما جاز إسقاط النون في الإضافة لأنّ المضاف إليه يسد مسدّها "(٤) وقال في موطن آخر: " فالمضاف إليه يعاقب النون على موضعها فيمنعها من الثبوت، كما أنّ ثبات النون مع المضاف يمنع من اتصال المضاف بالمضاف إليه ويمنع من تعريفه فاطّرح النون "(٥).

## ٥) حرف النداء : (الياء)

لا تدخل أداة النداء مباشرة على الأسماء المعرفة بـ (أل)، إلاّ باجتلاب وصلة تهييء، وتوطيء لدخولها على ذلك الاسم " كل اسم فيه الألف واللام، فإنك إذا ناديته فلا تناده إلاّ بإدخال حرف النداء على أي موصولة بها نحو : يا أيّها الرجل " ويا أيّها الغلام أو تدخل حرف النداء على (هذا) فتقول يا هذا الرجل "(٦)، وقد علّل النحويّون امتناع دخول أداة النداء (يا) مباشرة على ما عرّف بأل التعريف، إذ لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف جاء في أسرار العربيّة " فإن قلت : فلم لم يجمعوا بين (يا) والألف واللام؟ قيل : لأنّ (يا) تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتي تعريف إذ لا تجمع علامتا تعريف في كلمة واحدة "(٧).

(١) الاسترأبادي، شرح الكافية، ج٣/٤٤٦ .

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١/١٨٤٤.

(٣) الدخان : (١٥) .

(٤) الثمانيّ : الفوائد والقواعد : ١١٨

(٥) المصدر السابق : ١٢٧ .

(٦) ابن رشد، أبو الوليد، (٥٩٥هـ/١١٩٨م)، الضروري في صناعة النحو، تحقيق: منصور علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١،

٢٠٠٢، ص ١١٠ .

(٧) ابن الأنباري : أسرار العربيّة: ١٧٤ .

وزاد صاحب المفصل علة أخرى بأنه لا يجمع بين الغيبة والحاضر في آن واحد؛ لأنّ النداء للحاضر، وأل العهد لمعنى الغيبة " إنّ حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام، وإذا أريد ذلك توصل إليه (بأي) و(هذا)، والعلة في ذلك أمران، أحدهما: أنّ الألف واللام تفيضان التعريف، والنداء يفيد تخصيصاً وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة كأنك أشرت إليه، والتخصيص ضرب من التعريف، فلم يجمع بينهما لذلك؛ لأنّ أحدهما كافٍ وصار حرف النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستغنى به عنهما وصارت كالأسماء التي هي للإشارة، والثاني أنّ الألف واللام تفيضان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين" (١).

وذهب باحث معاصر إلى أنّ استحلاب هذه الوصلة جاء لضرب من إصلاح قاعدة نحوية، إذ لا يلتقي ساكنان، فالياء مبنية على السكون وأل التعريف كذلك " استعمال خاص لا تتجاوز إلى غيره تلك هي آيتها، وذلك لأنّ المنادى المعرفّ بأل لا تتصل به (يا) من قبله لما في اتصالها به من ثقل التقاء الساكنين، ولكن التخاطب أحياناً وظروف القول تضطر إلى ندائه متصلاً" (٢)، ولم يستثن من هذه القاعدة إلا لفظ الجلالة (يا الله) ومهما يكن من أمر تعليلهم فإنّ (آيتها) و (هذا) للمذكّر .

و (آيتها) و (هذه) للمؤنث يُصلحان اللفظ لدخول (يا) على الاسم المعرفّ (بأل)، وهذا هو سمت العربية، وبه نطق القرآن الكريم قال تعالى: ﴿يا آيتها الناس اذكروا نعمة الله عليكم﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿يا آيتها النفس المطمئنة...﴾ (٤). فهذه الوصلة وطأت لدخول (يا) النداء على الاسم المعرفّ بـ (أل).

وبعد: فإنّ المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ؛ لأنّ التوطئة تقتضي ذلك فلا توطئة دون أن تشعر حال المخاطب بحاجتها؛ ويبدو لي أنّ التوطئة لا تقع في جميع الأبواب التحوية بل هي نمط تعبيرى حضر في بعض المسائل دون غيرها، وأنّ الحروف قد استأثرت بهذا اللون؛ لأنّها روابط توطيء للانتقال من نمط تعبيرى إلى نمط تعبيرى آخر، وهذا لا يتأتى إلا بإصلاح اللفظ، وإصلاحه لا يكون إلا بهذه التوطئة، وهذه أساليب في العربية تراعى فيها نفسية المخاطب، وما يحمل على ذلك من إصلاح اللفظ.

(١) ابن يعيش، محمد بن علي، (٦٤٦هـ / ١٢٤٨)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج ١/ ٢٧٤.

(٢) السامرائي، إبراهيم، النحو العربي / نقد وبناء، دار عمار، عمان، ط ١، ١٩٩٧، ٣١٩.

(٣) فاطر: (٣).

(٤) الفجر: (٢٧).